

هو المصدر المدلول عليه بالفعل فسق يحتمل كونه حالاً والاول والآخر
لا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه في حال كونه فسقا وقد فسق بقوله الام
الاخرى اهل لغير الله به وبقرينة ما قبله فلا يكون النبي عن اكله مطلقاً بل
في هذه الحالة وربما يرجح الحال على العطف من حيث ان الجملة المعطوفة
عليها التاشبه وقوله وانه لفسق جنوبيه وعطف الحني به على التاشبه ممنوع
عند علماء البيان وتحقق العربية وحديث فلا دلالة لانه على اعتبار التسمية
على الذمجة مطلقاً وانما يستدل عليه من السنن مع انه سياتي في الاخبار العجيبة
اذا سمعت تشبيهاً في بعضها لم يشترط ذلك وهذا كله يدل على ان المانع
من جهة التسمية من جهة الكفر ولما الروايات فالقول فيها اجمالاً ان الصحيح
فيها اللدلالة فينبغي التحريم وعين الصحيح لا يعبر به لولدت دلالة اما الاوسط
فقال ساعد بالوقف معلوم وان كان ففة فالرواية من الموقف وهي اجوز من
الباب دلالة والثانية والثالثة فطريقهما محمد بن سنان والفتح منه
بالكذب وعين عظيم والرابعة وافحة السنن لكن لا دلالة فيها على التحريم بل
تدل على الجمل لان قوله لا تاكل خل فيها ما لا يدل على جواز بيعها والا لمصادفة
الفتح في مقابلتها ولو كانت تبيحها لاجاب عنه ولا يفسخ ثمنها وعدم ادخال ثمنها
في مال يفتني فيه كونها مكرهه والنبي عن اكلها يكون حاله كذلك جازاً والفتح
والجملسة وان كانت صحيحة لكن لا دلالة فيها على تحريم ذبايح اهل الكتاب مطلقاً
بل ربما دللت على الجمل فان محمد بن باج مضاري العرب لا مطلق المضاري
ولو كان التحريم تاماً لما كان للتخصيص فايده ووجه تخصيصه مضاري العرب
ان تخصم ويقع في الاسلام ولا يقبل منهم كرومي روايات كثير منها روايات
محمد بن قيس عن علي بن جعفر عم قال قال امير المؤمنين عم لا تاكلوا ذبجيه

مضاري

مضاري العرب فانهم ليسوا اهل كتاب والكلام في هذه الرواية كالسابقه
بل هي اوضح دلالة وصححه محمد بن مسلم عن علي بن جعفر عم قال سالت عن مضاري
العرب اترك ذبايحهم فقال كان على النبي عن ذبايحهم وعن صيدم وعن
ضاحتهم ورواية لي بصيب قال قال علي بن ابي عبد الله عم لا تاكل ذبجيه مضاري
تقلدناهم مشركوا العرب واوضح من الجميع دلالة روايت محمد بن مسلم عن علي
جعفر عم قال كل ذبجيه المشركه اذا ذكر اسم الله عليها فانت تسع ولا تاكل
ذبيحه مضاري العرب ومن قرينه الجمل من الرواية الصحيحة قوله ولا يبيع
اليهودي ولا النصراني اضحيتك فان النبي وروى عن ذبح الاضحية مفهومه
ان غيرها ليس كذلك والمفهوم وان لم يكن الا ان التخصيص بالاضحية لا يكتفه
فيه لو كانت ذبايحهم محرمة مطلقاً والاضافة ان هذا النبي ظاهر في ذبح الاضحية
ايضاً لا التحريم ومثلهما القول في صحبه لي بصيب بل فيها زياده ان الاضحية لا يذبح
ذبحها الا ما لا يذبح وان كان اسمه وهو مرفق في ذبايحها ايضا ولو لم يحل الذبايح
جعل يذبح في بدا الذابح وقرب منها روايت اسحق بن عمار عن علي بن عبد الله عم
ان علي عم كان يقول لا يذبح فلكم الا اهل ملنكم واما رواية زيد بن اشجاث
فد لا لهم اجيده لكن سندها ردي جداً فان فيها توثيقاً للمفضل من صالح
وحال في الكذب واقراره به على نفسه مشهور وقال بن العضاوي في الجملسة
عنه انه يصغر صحتها في خطابي وفي النسبة لا يخرج له عن الاسلام جملتها
ذكرناه من الاخبار والكلام عليه تبيين ظاهراً ومعه ان الاستدلال
بان الاختلاف الى الكفار كون الظاهر وقد هبتنا عنه فغيبه ان مثله وارد
على الظاهر من المسلمين وكذلك القول في استبانة فان الفاسق من المسلمين
ليس محل الامار وهذا يدل على ان النبي عن الركون لهم لا من هذه الحديث لا يخفى

Copyrighted material